طباعة **تعديات على المجرى وتدهور للموارد المائية في حوض بردى**

المصدر كيان جمعة
١١ / ٠٩ / ٢٠٠٧

افتتحت صباح أمس في فندق شيراتون صيدنايا ورشة العمل الأولى لمشروع INECO المتعلق بالأدوات الاقتصادية والمؤسساتية لإدارة الموارد المائية المستدامة في منطقة المتوسط، بحضور ممثلين عن المفوّضية الأوروبية ووزارات الري والزراعة والإدارة المحلية والمالية والسياحة والصناعة والجمعيات الأهلية وجامعة دمشق.

وتمّت مناقشة مشكلة التلوُّث في حوض بردى من أجل تحليلها وتصويبها وتحديد الأسباب والنتائج للوصول إلى رؤية محدَّدة من حيث الأدوات المؤسساتية والاقتصادية التي توصلنا لحل المشكلة وتعميمها بنسب متفاوتة على بقية الأحواض وفق شروط محدّدة.

الدكتور جميل فلوح ممثل وزارة الري مدير الموارد المائية في دمشق وريفها أكد في بداية الورشة أن مشكلة المياه تتصدَّر هموم معظم سكان العالم، فمليون طفل يموتون سنوياً بسبب أمراض تلوث البيئة لذلك كان تأمين احتياجات الإنسان من المياه هو التحدي الذي سيواجه البشرية في السنوات القادمة.

وبيَّن أن هناك ست دول عربية تحت خط الفقر المائي بينها سورية، ومن المتوقع عام ٢٠٢٥ أن تكون كل الدول العربية تحت هذا الخط.

وقدَّم البروفيسور في جامعة أثينا التقنية "ديونيسس أسيما كوبوليس" والمسؤول عن تتبع خطوات التنفيذ، عرضاً شاملا عن المشروع والخطوات القادمة وتمنى ألا يكون هذا المشروع كبعض مشاريع الاتحاد الأوروبي بل أن يقدم فائدة ملموسة لسكان سورية ويساهم في حلٍّ قضية المياه في الشرق الأوسط.

وأبدى البروفيسور اليوناني استغرابه من عدم تطبيق الرسوم البيئية والضرائب على المصانع والمنشآت الملوِّثة للمياه والتربة في سورية، وأضاف أن هناك مشاكل موجودة لدى كل الدول المتوسطية منها تداخل المسؤوليات والمشاركة الشعبية الضعيفة، وتدهور الموارد المائية وتدني جودة المياه وعدم تناسب العرض مع الطلب.

وأكد "أسيما" على إشراك جميع المعنيين بموضوع المياه بمن فيهم المستهلكين النهائيين، في عملية صنع القرار بالنسبة لإدارة الموارد المائية، حيث شدَّد على تدريب الناس وبناء قدراتهم مع تحسين إدارة المياه والبيئة وتطوير البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي وإصدار القرارات والتشريعات الخاصة بحماية وتنظيم الموارد المائية والبيئية.

ووضح أسيما أن المشروع يحاول بناء بيئة ومجتمع للأجيال القادمة ويعمل على ثلاثة أهداف:

- تأسيس منبر للنقاش بين جميع المعنيين من بلدان مختلفة وخلفيات متعدّدة.

- تأمين البدائل التي يمكن أن نتعامل معها من أجل برامج إدارة المياه.

- الترويج لأهمية بناء القدرات وإشراك الجميع في الإدارة المتكاملة لإدارة المياه آخذين بعين الاعتبار البيئة لأنه دونها ليست هناك موارد مائية.

وأوضح أن هناك مشكلتين في حوض بردى، الأولى هي التي يواجهها حوض النهر، والثانية متعلقة بالمدينة وإدارة مواردها المائية، لكن المشكلة الرئيسة تلوث المياه من المخلفات الصناعية والمنزلية.

المهندس مالك حداد منسق المشروع في شركة الاستشارات المتكاملة وضح المهمات التي تضطلع بها الوزارات بالنسبة لإدارة الموارد المائية، وبعض المشاكل المتعلقة بالميزان المائي وتطبيق بعض القوانين والتكامل بين الجهات المختلفة ونظام المراقبة وابتعاد المستفيدين النهائيين عن صناعة القرار، وتلوث المياه بالأسمدة والمواد الكيماوية.

وعرض مجموعة من الصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية لمجرى نهر بردى ومصبه والتعديات والمخالفات عليه.

كما شدَّد على ضرورة إيجاد آلية واضحة لتنفيذ القوانين المتعلقة بفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين حيث أظهرت الإحصائيات وجود ١٢ ألف مصنع كبير وصغير حول مجرى النهر يعمل فيها ٢٠٠ ألف عامل وعدد كبير منها يختصُّ في الصناعات الكيماوية والمواد الغذائية التي تفرز كمية غير متحكم بها من الصرف الصناعي تذهب إلى مجاري الأنهار والتربة ولم تطبق حتى الآن الغرامات على التلوث الصناعي وتلويث البيئة.

وشدَّد على تأثير التزايد السكاني الذي كانت نسبته ٣,٣ % العام الماضي، والتوسُّع العمراني غير المخطط له وبالتالي الخدمات غير المؤمنة مما يؤدي إلى مشاكل كبيرة في الصرف الصحي.

وأكد المهندس حداد لـ "بلدنا" أن الهدف الأساسي من الورشة إيجاد أدوات من أجل ديمومة المياه للأجيال القادمة حيث سيتمُّ إعداد ورقة عمل لبلورة الخطوات التالية التي ستستمرُّ حتى عام ٢٠٠٩.

وأضاف أن المشروع يبحث في كيفية الحفاظ على جودة مياه نهر برى واستمرارها للأجيال القادمة، وتمَّ اختيار حوض بردى لأنه مهم واستراتيجي لدمشق وريفها ويعاني الكثير من التجاوزات والمخالفات لذلك اختير كنموذج للدراسة من وجهة نظر اقتصادية مؤسساتية

أغلق النافذة